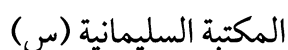
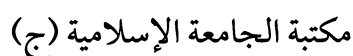




تَأْلِيفُ الْعِلَامَةِ

تَحْفِيقٌ وَتَقْلِيْقٌ





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا يَا كَرِيمُ

الحمد لله وحده، والسلام على من لا نبي بعده، وعلى من جعل صحبه  
وحزبه وجنده.

وبعد: فهذه «سُلالَةُ الرِّسَالَةِ فِي ذَمِّ الرِّوَاغِضِ مِنْ أَهْلِ الضَّلَالَةِ»، تأتي فيها  
بما ثبتَ عِنْدِي مِنْ مُجْمَلِ الدَّلَالَةِ.

فاعلم أولاً: أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى قَالَ فِي حَقِّ الصَّحَابَةِ: ﴿رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ  
وَرَضُوا عَنْهُ﴾ [التوبة: ١٠٠]، وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مَنْ سَبَّ أَصْحَابِي؛ فَعَلِيهِ لَعْنَةُ اللَّهِ  
وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، وَمَنْ حَفَظَنِي مِنْهُمْ؛ فَأَنَا أَحْفَظُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» رواه  
ابنُ عَسَاكَرٍ عَنْ جَابِرٍ، وَالطَّبْرَانِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا<sup>(١)</sup>.

وَالْإِجْمَاعُ عَلَى أَنَّ مَنْ سَبَّ أَحَادَ النَّاسِ مِنْهُمْ عَنْهُ، فَكَيْفَ مَنْ رَضِيَ اللَّهُ  
عَنْهُ، وَقَدْ قَالَ أَكْبَرُ الْعُلَمَاءِ: يُمْنَعُ لَعْنُ يُزِيدَ وَالْحَجَّاجِ وَنَحْوَهُمَا مِنَ السُّفَهَاءِ<sup>(٢)</sup>،

(١) رواه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٢٢/٤٤) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما.  
وإسناده ضعيف.

(٢) قال الشيخ مصطفى الرحيباني: ويتجه أنه يؤخذ منه - أي: قول الإمام أحمد - تحريم لعن  
الحجاج، وإن فعل ما فعل من القبائح والعظائم وارتكابات التحريم مما ورد في سيرته الخبيثة  
لو لم يكن منها إلا التجرؤ على الصحابة والتابعين لكفى. وتحريم لعن يزيد؛ لأن النبي ﷺ  
نهى عن لعن المصلين ومن كان من أهل القبلة، وقواعد الشريعة تقتضي عدم جواز اللعن  
على معين حي، حتى ولو كان كافراً؛ لاحتمال أن يختم له بخير، وهو متجه، ثم رأيت عدم  
جواز اللعن نص الإمام أحمد، طيب الله ثراه.

بل ورد: «لا تسبوا الشَّيْطَانَ، وتعوذوا بالله من شرِّه»<sup>(١)</sup>.

وثانياً: أنَّ سبَّ الشيخين ليس كُفْراً بالكتابِ والسُّنَّةِ والإجماعِ والقياسِ.  
أما الكتابُ: فقولُه تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ، وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨]، ثم قال ابنُ تيميةٍ من أكابرِ الحنبليَّة: حديث: «سبُّ أصحابي

= ففي «الفرُّوع» ما نصَّه: من أصحابنا من أخرج الحجاج عن الإسلام؛ لأنَّه أخاف المدينة، وانتَهك حرم الله وحرم رسوله؛ فيتوجَّه عليه يزيدٌ ونحوه، ثم قال: ونصُّ أحمدُ خلاف ذلك، وعليه الأصحابُ، ولا يجوزُ التَّخصيصُ باللَّعنة خلافاً لأبي الحُسين والحافظ ابنِ الجوزيَّ وجماعةٍ من أصحابنا وغيرهم كالجلال السُّيوطيِّ والسَّعد التَّنَازانيِّ وابنِ مُحَبِّ الدِّينِ الحنفيِّ وبعضِ العراقيين.

وقد صرَّح بلعنه الجلال السُّيوطيُّ، وقال التَّنَازانيُّ: نحنُ لا نتوقَّفُ في شأنه بل في إيمانه، فلعنةُ الله عليه وعلى أعوانه، وقال ابنُ مُحَبِّ الدِّين: نحنُ نلعنُه عليه لعنةُ اللاعنين، ولعنةُ الخلائق أجمعين. وحاصله: أنَّ يزيدَ آذى الله ورسولَه، واعتدى على أهل بيت النبوة، وفعل فيهم الأفاعيل، فإن صحَّ عنه هذه الأفعال وما قاله في حقهم من كلام؛ فلا ريب في خُرُوجه من رِيقَةِ الإسلام.

قال الشَّيخُ تقيُّ الدِّين: ظاهرُ كلام الإمام أحمد كراهةُ لعنه.  
وقال ابنُ الحدَّاد الشَّافعيُّ: نحنُ نبرأ ممَّن قتل الحُسين أو أعان عليه أو أشار به ظاهراً وباطناً، ونكلُ سريرته إلى الله تعالى.

وقال الكمالُ بنُ أبي شريف: وأما نحنُ فلم يخرج عندنا - يعني: القول بكُفْره - عن حدِّ الشُّهرة إلى التَّواتر، ولكن إن ثبت عنه ما نُسب إليه من أنَّه قال:

ليت أشياخي يبدرُ شهودوا جزع الخزرج من وقع الأسل  
فذلك مؤذنٌ بالكُفر، وبالجُملة فالأولى لمن لم يثبت ذلك عنده قطعاً الإمساك؛ إذ لا خطر في السُّكوت عن لعنة إبليس فضلاً عن غيره. انتهى بتصرف. انظر: «مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى» (٦٥٨/٥)، و«إرشاد الساري» للقسطلاني (١٧١/١٠)، و«فيض القدير» (١٤٣/١).

(١) رواه أبو طاهر المخلص في «المخلصيات» (١٥٧٢)، وتمام في «فوائده» (٧٧٨)، والدليمي في «مسنده» (٧٢٩٠) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

ذنبٌ، لا يُغفرُ». كذبَ على النبي ﷺ؛ فقد قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ...﴾ [النساء ٤٨] الآية<sup>(١)</sup>.

وأما السنة: فقد جاء في حديثٍ كاذبٍ أن يكونَ مُتواتراً: «سبَّابُ المُسلمِ فسوقٌ، وقتاله كفرٌ» رواه الشيخان وغيرهما<sup>(٢)</sup>.

وفي رواية الطبراني عن علي رضي الله عنه: «مَنْ سَبَّ الْأَنْبِيَاءَ قُتِلَ، وَمَنْ سَبَّ أَصْحَابِي جُلِدَ»<sup>(٣)</sup>.

وفي رواية بلفظٍ: «مَنْ سَبَّ نَبِيًّا فَاقْتُلُوهُ، وَمَنْ سَبَّ أَصْحَابِي فَاضْرِبُوهُ»<sup>(٤)</sup> كذا ذكره قاضي عياض بسنده<sup>(٥)</sup>.

وفي رواية أبي داود وصححه الحاكم ورواه البيهقي في «سننه» عن أبي بَرَزَةَ الْأَسْلَمِيِّ قَالَ: كُنْتُ يَوْمًا جَالِسًا عِنْدَ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فغَضِبَ عَلَيَّ رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٣/ ٢٩٠).

(٢) رواه البخاري (٤٨)، ومسلم (٦٤)، والترمذي (١٩٨٣)، والنسائي (٤١٠٥)، وابن ماجه (٦٩) من حديث عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) رواه الطبراني في «المعجم الصغير» (٦٥٩) من حديث علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وفيه عبيد الله العمري شيخ الطبراني، قال النسائي: كذاب.

(٤) رواه الخطيب البغدادي في «السابق واللاحق» (ص ٨٨)، والدارقطني في «أطراف الغرائب والأفراد» (٢٤٩)، والديلمي في «الفردوس» (٥٦٨٨) من حديث علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وقال ابن القيسراني: حديث غريب.

(٥) انظر: «الشفاء» (٢/ ٢٢١)، ورواه القاضي من طريق الدارقطني.

(٦) رواه أبو داود (٤٣٦٣)، والحاكم (٨٠٤٥)، وأحمد (١٠/ ١)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٣٠٥/ ٢) من حديث أبي بَرَزَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ورواه النسائي: أتيت أبا بكرٍ وقد أغلظَ الرجلُ، فردَّ عليه، قال أبو بَرزَة: فقلتُ: يا خليفة رسول الله! دعني أضربُ عنقه - أي: لسبه لك، كما في نسخة<sup>(١)</sup>.

ولما ذكرَ في «الشفاء» عن جمعٍ من العلماء: أن الرجل قد سبَّ، فقال أبو بكرٍ: اجلس، فليس ذلك إلا لرسول الله ﷺ؛ يعني: كإخوته من الأنبياء. قال القاضي: ولم يُخالف عليه أحدٌ<sup>(٢)</sup>.

قال<sup>(٣)</sup>: ومن ذلك كتابُ عمرَ بن عبد العزيز إلى عامله بالكوفة، وقد استشاره في قتل رجلٍ سبَّ عمرَ رضي الله عنه؛ فكتب إليه عمرُ بن عبد العزيز: أنه لا يحلُّ قتلُ امرئٍ مسلمٍ بسبِّ أحدٍ من الناسٍ إلا رجلاً سبَّ رسولَ الله ﷺ؛ فمن سبَّه فقد حلَّ دمه<sup>(٤)</sup> - أي: إجماعاً - وذلك لخروجه عن دينه قطعاً.

وقد صحَّ عنه عليه السلام على ما أخرجه الأعلام أنه: «لا يحلُّ دُمُ امرئٍ مسلمٍ يشهدُ أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسولُ الله ﷺ إلا بإحدى ثلاثٍ: الثيبُ الزاني، والنفسُ بالنفس، والتاركُ لدينه المفارقُ للجماعة»<sup>(٥)</sup>.

وأما الإجماعُ: فلم يرد<sup>(٦)</sup> عن الصحابة ولا عن التابعين: أن من سبَّ الشيخين كفر، ولا ثبتَ عنهم قتلُ من سبَّهما.

وقد اتَّفَقَ الأئمةُ الثلاثةُ على عدمِ كفره وقتله، وصحَّ عن أبي حنيفة وأبي

(١) رواه النسائي (٤٠٧٣) من حديث أبي بَرزَة رضي الله عنه.

(٢) انظر: «الشفاء» (٢/ ٢٢١)، وقال القاضي: فاستدل الأئمة بهذا الحديث على قتل من أغضب النبي ﷺ بكل ما أغضبه أو آذاه أو سبَّه.

(٣) القائل هو القاضي عياض.

(٤) انظر: «الشفاء» (٢/ ٢٢١).

(٥) رواه البخاري (٦٨٧٨)، ومسلم (١٦٧٦) من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

(٦) في «ج»: «يرو».

يوسف رحمهما الله تعالى: أن شهادة أهل الأهواء من الخوارج والروافض مقبولة إلا الخطأية<sup>(١)</sup>.

وعن أبي يوسف: أن من تبرأ من الصحابة قبل شهادته، ومن سبهم بطلت عدالته.

وقد اتفق أرباب المتون وشروحيها على أن من يظهر سب الصحابة لا تقبل شهادته لظهور فسقه، بخلاف من يكتمه<sup>(٢)</sup>.

ففي «شرح المجمع» للعيني: لا تقبل شهادة من يظهر سب السلف بالإجماع؛ لأنه إذا أظهر ذلك؛ فقد ظهر فسقه، بخلاف من يكتمه؛ لأنه فاسق مستور الحال<sup>(٣)</sup>.

وأما ما ذكر في «الخلاصة»: إذا كان يسب الشيخين؛ فهو كافر؛ فهي رواية شاذة مخالفة لما سبق عن الجمهور في الحكم المذكور مع أنه ليس له عن أئمتنا نقل مقبول، ولا تعليل منقول، ولا لتخصيص الشيخين وجه معقول<sup>(٤)</sup>؛ فقد ورد: «من سب علياً؛ فقد سبني، ومن سبني؛ فقد سب الله» رواه أحمد والحاكم في «مستدركه» عن أم سلمة<sup>(٥)</sup>.

وأما ما في «مجموع النوازل»: ولو قتل أحد من سب الشيخين لم يقتص به؛ فإنه كافر؛ لأن سبهما ينصرف إلى النبي ﷺ؛ فلا يخفى أن هذه رواية نادرة بادرة عن صاحبها، معارضة لما تقدم من الروايات الكثيرة، ومناقضة لما ورد في المتون وشروحيها الشهيرة، مع أن التعليل الذي ذكره مدخول غير معقول.

(١) انظر: «المبسوط» للسرخسي (١٢٣/٢٠)، و«حاشية ابن عابدين» (١٠٧/٧).

(٢) انظر: «حاشية ابن عابدين» (١٦٢/٧).

(٣) انظر: «البحر الرائق» (٩٢/٧)، و«حاشية ابن عابدين» (٢٣٧/٤).

(٤) انظر: «الفتاوى الهندية» (٢٦٤/٢)، و«حاشية ابن عابدين» (٢٣٧/٤).

(٥) رواه أحمد (٣٢٣/٦)، والحاكم (٤٦١٥) من حديث أم سلمة رضي الله عنها.

نعم، لو سبَّهما من حيث إنهما من أصحاب النبي ﷺ؛ فكفر، وكذا حُكْمُ غيرهما من عليٍّ وعائشة ونحوهما، بل لو سبَّ أحداً من المسلمين من جهته<sup>(١)</sup> كفر، كما لو قتل مؤمناً مُتَعَمِّداً لأجل إيمانه؛ فإنه كافرٌ إجماعاً.

وأما القياس: فعلى الأصول ما ذكره أبو حنيفة رحمه الله في «الفقه الأكبر» مُوافِقاً لِلْمُتَكَلِّمِينَ جميعاً: أنه لا يُكْفَرُ أحدٌ من أهل القبلة بذنب<sup>(٢)</sup>. وهؤلاء لا شُبْهَةٌ أَنَّهُمْ من أهل القبلة.

وقد وردَ عن أنسٍ رضي الله عنه مرفوعاً: «ثلاثٌ من أصل الإيمان: الكفُّ عَمَّنْ قَالَ: لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، لا يُكْفَرُ بِذَنْبٍ، ولا يَخْرُجُ مِنَ الإسلامِ بعملٍ...» الحديث<sup>(٣)</sup>.

ففي الفقرة الأولى: ردُّ على الخوارج والروافض، وفي الثانية: على المعتزلة، وعلى الفروع ما اتَّفَقَ عَلَيْهِ أَهْلُ السُّنَّةِ والجماعة: مِن أَنَّ قَتْلَ الْمُسْلِمِ لَيْسَ بِكُفْرٍ؛ فَبِالْأَوَّلَى أَنْ لا يَكُونُ سَبُّهُ كُفْراً.

وقد أجمعوا على أَنَّ قَاتِلَ عُثْمَانَ وعليٍّ وحُسينٍ لَيْسَ بِكَافِرٍ، وكذا الْحَجَّاجُ مع أَنَّهُ قَتَلَ مِائَةً وَعَشْرِينَ أَلْفًا مِنْ بَيْنِ صَحَابِيٍّ وَتَابِعِيٍّ وَسَيِّدٍ نَقِيٍّ، وَعَالِمٍ تَقِيٍّ، وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ بِكُفْرِهِ.

فَالْمُتَعَمِّدُ ما ذكره العلامةُ التفتازانيُّ في «المعتقد»: أَنَّ سَبَّ الصَّحَابَةِ فِسْقٌ وَبِدْعَةٌ، وَيُؤَيِّدُهُ ما ذكره العارفُ السَّهْرُورِيُّ من أَنَّ عَلِيًّا وَمُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا كَانَا عَلَى الْقِتَالِ وَالْخِصَامِ، وَكَانَ الطَّائِفَتَانِ يُسَبُّ بَعْضُهُمَا بَعْضًا، وَمَا حَكَمَ أَحَدٌ مِنْهُمَا بِكُفْرِ الْآخَرِينَ، وَإِنَّمَا كَانَتْ ذُنُوبًا لَهُمْ، فَلَا يُكْفَرُ أَحَدًا بِمَا يَرَى مِنْهُ مِنَ الْجَهْلِ وَالسَّبِّ.

(١) في «ج»: «جهة إسلامه» بدل «جهته».

(٢) انظر: «الفقه الأكبر» (ص ٧٦).

(٣) رواه أبو داود (٢٥٣٢)، وأبو يعلى في «المسند» (٤٣١٢)، وفي إسناده: يزيد بن أبي نضرة السلمي حديثه عند أهل الجزيرة، وهو مجهول.



هذا؛ وفي «المُلْتَقَطِ»: أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يُفْتِيَ إِلَّا أَنْ يَعْرِفَ أَقَاوِيلَ الْعُلَمَاءِ، وَيَعْلَمَ مِنْ أَيْنَ قَالُوا<sup>(١)</sup>.

وعن أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ وَزُفَرَ وَعَافِيَةَ بْنِ يَزِيدَ: أَنَّهُمْ قَالُوا: لَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ أَنْ يُفْتِيَ بِقَوْلِنَا مَا لَمْ يَعْلَمْ مِنْ أَيْنَ قُلْنَا<sup>(٢)</sup>.

وَإِذَا لَمْ يَجُزْ أَنْ يُفْتِيَ بِقَوْلِ الْمُجْتَهِدِ مَا لَمْ يَعْلَمْ دَلِيلَهُ، فَكَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يُفْتِيَ بِقَوْلِ مُقَلِّدِ الْمُقَلَّدِ الْمُتَقَدِّمِينَ مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ، مَعَ أَنَّ الدَّلِيلَ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ يُعَارِضُهُ. وَقَدْ وَرَدَ: «مَنْ أَفْتَى بِغَيْرِ عِلْمٍ لِعَنْتُهُ مَلَائِكَةُ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ» رَوَاهُ ابْنُ عَسَاكَرٍ عَنْ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ<sup>(٣)</sup>.

وَقَدْ قَالَ عُلَمَاؤُنَا أَيْضًا: أَنَّهُ إِذَا كَانَ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ رَوَايَةً عَلَى كُفْرِ أَحَدٍ، وَرَوَايَةٌ وَاحِدَةٌ عَلَى إِسْلَامِهِ؛ يَنْبَغِي لِلْمُفْتِي أَنْ يَعْمَلَ بِتِلْكَ الرِّوَايَةِ؛ لِأَنَّ خَطَأَهُ فِي نَجَاةِ مُؤْمِنٍ وَخِلَاصِهِ، خَيْرٌ مِنْ خَطْئِهِ فِي حَدِّهِ وَقِصَاصِهِ<sup>(٤)</sup>.

عَصَمَنَا اللَّهُ سَبْحَانَهُ مِنَ الزَّلَلِ، وَخَتَمَ لَنَا بِالْحُسْنَى عِنْدَ حُلُولِ الْأَجْلِ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ أَجْمَعِينَ.

\*\*\*

(١) انظر: «البحر الرائق» (٢٩٢/٦). وكتاب «المُلْتَقَطِ» في فتاوى الحنفية، لناصر الدين محمد بن

يوسف الحسيني السمرقندي، توفي سنة (٥٥٦هـ). انظر: «كشف الظنون» (٢/١٨١٣).

(٢) انظر: «عيون المسائل» (ص ٤٨٥).

(٣) رَوَاهُ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ فِي «الْفَقِيهِ وَالْمُتَفَقِّهِ» (١٠٤٣)، وَابْنُ عَسَاكَرٍ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (٥٢/٢٠)

مِنْ حَدِيثِ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) انظر: «حاشية ابن عابدين» (٢٣٧/٤).